تقسيم المسئلة على جميع الحالات فان كان لكل واحد فله حالان اما ذكر واما انثى وان كان خنثيان فلها ثلاثة احوال لانها ذكران او انثيان او ذكر وانثى وثلاثة خناثى اربعة احوال وعلى هذا القياس فبين ان عدد احوالهم يزيد ابدا باحد عدديهم مرة فان فاذا اضبطت اصل كل حال فخذ اثنين منهم وانظر لها متناثلان ام متداخلان ام متوافقان ام متباينان واعمل فيها على ما عرفت عند الاتك وعلى فريقين ثم قابل الحاصل معك باصل ثالث وهكذا تفعل حتى تاتى على اخرها ثم ان لم يكن في المسئلة صاحب فرض صحت مما عندك وان كان حزته في مخرج الفرض ثم نسبت ما له ولد ان خنثيان ان كانا ذكرين فالمسئلة من اثنين او انثيين فمن ثلاثة وكذا الذكر والانثى فتسقط احدى الثلاثتين وتضرب الاخرى في اثنين تبلغ ستة فمتى كل واحد اثنين لانه الاقل ولو ولدان خنثيان تضرب الستة التي صحت منها مسئلتها عند انفرادها في مخرج الربع تبلغ اربعة وعشرين للزوج منها ستة ولكل واحد منهما ستة لاحتمال انوثته وذكورة الاخر ابن وولدان خنثيان ان كانا ذكرين فمن ثلاثة او انثيين فمن اربعة او ذكرا وانثى فمن خمسة وكل اما بينه فتضرب بعضها في بعض تبلغ ستين للابن عشرون وكل واحد منهما انما عشر لاحتمال انوثته وذكورة الاخر فلثلاثة اولاد خناثى ان كانوا ذكورا فمن ثلاثة او اناثا تصح من قسمه او ذكورا وانثيين فمن اربعة او عكسه فمن خمسة والثلاثة داخلة في القسم فتضرب الاعداد الثلاثة بعضها في بعض تبلغ مايه وثمانين منها تنقسم بعطى كل واحد سهما من خمسة في اربعة ثم في قسمه بستة وثلاثين فان بان واحد انثى لم تزده لبنا الاحتمال وتزيد صاحبيه كل واحد تمام اربعين اذا سواحالها ان يكونا انثيين فان بان الثالث انثى فلا زيادة لهن وان بان ذكرا تمم لهن ثمانين وكل واحد منها خمسة واربعون والله اعلم انتهى وقال الشيخ ش في شرح الفصول في تقرير كلام الفصول في معنى ما ذكره صاحب الروضة ما لفظه وقوله والمشكل من ثلاثة هو ما يعود ما ينظر الى كل مشكل من غير تعيين له كما عليه الجمهور وهو الاليق بعمل المسئلة واما ما ينظر اليه معينا كما عليه الجمهور وهو الاليق بها فيراد كل على حدته بتقدير الذكورة

والانوثة

والانوثة فلثلاثة بين اربعة ذكران انثيان الاكبر ذكر والاصغر انثى وبالعكس والثلاثة ثمانية ذكور اناث ذكر وانثيان عكسه وفي كل من الاخرين كذلك صارت ثمانية وعلى هذا يكون للاربعة ستة عشر اضعافا للاثنين وثلاثين وهكذا وغاية هذا المسئلة تظهر في العمل الحسابي وان كان لا يرتقي الى جملة الاحوال للاكتفا بالبعض الموافق لم ونضع لتنزيل ثلاثة جدد ولا يتراص به التنبيه علامة الذكر فيه ذال وعلامة الانثى الف وهذه صورته انتهى

ذ	ذ	ذ
ا	ا	ا
ذ	ا	ا
ا	ذ	ا
ا	ا	ذ
ذ	ذ	ا
ا	ذ	ذ
ذ	ا	ذ

وهذا كله تصحيه باعتبار الحال والمآل واما اذا اردت باعتبار الحال فقط فاضعف الخناثى ابدا واسقط من الضعف واحدا ابدا واثبت واحدا للباقي فاكان تبقى فهو الذي يعطاه كل واحد من المال والباقي بعد فرض من لا يختلف نصيبه فكانوا ثلاثة اولاد خناثى اضعف الثلاثة واسقط من الضعف واحدا والباقي وهو خمسة تنسب منه واحدا يكن خمسا فكل خنثى خمس المال فالمسئلة من خمسة لكل منهم ٣ ويوقف سهمان او خمس الباقي بعد فرض الزوج ان كان معهم زوج مثلا فتكون المسئلة من عشرين لان الربع من اربعة واحد للزوج والباقي ثلاثة على خمسة تصح من الخمس بثلاثة وحاصل ضرب الخمسة في الاربعة ما ذكر وفي ام وثلاثة اولاد خناثى للام السدس واحد من ستة والباقي وهو خمسة منقسم على خمسة تمام الخمس فتصح من ستة للام وكل خنثى سهم ويوقف سهمان ولا يخفى كيفية التصحيح في غير ذلك كالاخفى كيفية التصحيح اذا اختلفت نصيب من يرث معه ومن اراده والله اعلم ما يؤل ثلاثة قال شيخنا قيل اول من حكم بميراث الخنثى عامر العدواني وكان حاكما في الجاهلية واستمر عليه الحكم في الاسلام قال في النهاية كان عامر حكم العرب مائة في ميراث خنثى ما قاموا عنده اربعين يوما وهو يذع لهم كل يوم وكانت له امة تقال لها حضيلة قالت له ان مقامهم هؤلاء عندك قد اسرع في غنمك قال ذكرك لم يشكل علي حكومة قط غير هذه قالت اتبع الحكم المبال فقال فرجتها يا حضيلة فصارت مثلا قال الاذرعي وفي ذلك عبرة ومزدجر لحملة قضاة الزمان ومفتيه فان هذا مشكل توقف في حكم حادثة اربعين يوما والاقوة الاباسة انتهى والله اعلم والحمد لله آخر المجلد رحمه الله

Copyright King Saud University